

شركات الأدوية العالمية تطارد فرص الاستثمار في مصر

6 علامات تجارية كبرى تختار القاهرة مركزا لغزو الأسواق الأفريقية



دخلت شركات صناعة الأدوية العالمية في سباق لاقتناص الفرص الاستثمارية في مصر بهدف الاستحواذ على سوق قوتها الاستهلاكية تتجاوز حاجز 7.5 مليارات دولار، ومرجح أن تتحول إلى باب رئيسي للسوق الأفريقية بعد مد جسور التجارة لتلك الأسواق بحرا وبرا.

على نسخة منه، رغبتهم في زيادة استثماراتهم بمصر، وأنها تأتي من منطلق التوافق على اختيار هذه السوق لتصبح مركزا إقليميا لعمليات التصنيع من أجل التصدير.

ويصل عدد المصانع العاملة بمصر إلى نحو 154 مصنعا، علاوة على 50 مصنعا تحت التأسيس، فيما تستورد القاهرة حوالي 20 بالمئة من احتياجات الدواء، وتوفر المصانع المحلية اكتفاء ذاتيا من الأدوية بنحو 80 بالمئة.

وتستورد المصانع أكثر من 90 بالمئة من المواد الخام الفعالة والمستخدمة في عمليات تصنيع الدواء من الخارج رغم محاولات تأسيس شركات جديدة لتصنيع المواد الخام.

وقال حسام عمران، رئيس قطاع التصدير بشركة فارما الدولية للصناعات الدوائية بـ"كو"، إن "شركات الأدوية العالمية حريصة على ضخ استثماراتها في السوق المصرية، لأنها تفتح آفاقا تصديرية واسعة إلى أفريقيا".

وأكد "العرب"، أن الحكومة المصرية توفر تسهيلات كبيرة في فرص تصدير الدواء إلى أفريقيا، تزامنا مع الحاجة الشديدة لدول القارة إلى الدواء، ومن ثم لا يملكون رفاهية الاختيار.

وتنتج شركات الدواء العالمية أديتها في مصر بنفس كفاءة البلدان المتقدمة، فضلا عن انخفاض تكلفة الإنتاج بسبب تراجع مستويات الأجور، مقارنة بغيرها من الأسواق وسهولة انسياب نقل المنتجات من القاهرة لمختلف عواصم الدول الأفريقية.

وزاد من تلك الجاذبية تدشين الخط الملاحي المصري "جسور" أواخر الشهر الماضي، والذي ينطلق في رحلة أسبوعية من ميناء العين السخنة بمدينة السويس إلى ميناء مومباسا الكيني.

ويبرز هذا الخط حجم تجارة مصر مع بلدان أفريقيا، ويفتح آفاقا لصادرات الدواء لهذه السوق ويزيد من فرص القاهرة لجذب استثمارات مباشرة، والتي تراجعت العام الماضي بنحو 23 بالمئة.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - دفع ارتفاع فاتورة إنفاق المصريين على الرعاية الصحية بعض شركات الدواء العالمية إلى توسيع استثماراتها وإعلانها عن افتتاح خطوط إنتاج ومصانع جديدة في البلاد، لتلبية الطلب المتصاعد على الدواء والعلاج. وكشف ممثلو 6 شركات دواء عالمية هي جونسون أند جونسون وفايزر وإيلي ليلي وفارما وغلاكسو سميكلاب ومونديفارما، خلال لقاءهم وزيره الاستثمار المصرية سحر نصر مؤخرا، ضح استثماراتها الجديدة خلال العام المالي الحالي تستهدف تلبية طلب السوق المحلية، فضلا عن استهداف التصدير للأسواق الأفريقية.



حسام عمران
الشركات تؤمن بأن آفاق التصدير لأفريقيا تبدأ من القاهرة



حسين الصباغ
ارتفاع فاتورة الأمراض جعل مصر مركزا لصناعة الدواء

وأظهر بحث الدخل والإنفاق الصادر عن جهاز الإحصاء أن المصريين ينفقون نحو 9.9 بالمئة من إجمالي دخلهم على الرعاية الصحية، والتي تعادل حوالي 316.47 دولار سنويا. ويبلغ عدد الأسر 23.45 مليون أسرة، ما يزيد حجم الإنفاق الكلي سنويا على الرعاية الصحية إلى قرابة 7.5 مليار دولار، إلى جانب فرص الانطلاق من السوق المصرية لمختلف دول المنطقة، وبشكل رئيسي أسواق أفريقيا. وأكد ممثلو شركات الأدوية العالمية في بيان رسمي حصلت "العرب"

بحثا عن نقلة نوعية

أن ارتفاع فاتورة المرض وزيادة النمو الاقتصادي حاليا يعززان من جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع الدواء. وقال في تصريح لـ"العرب"، إن "الدراسة بكلية الصيدلة في مصر تحتاج إلى تطوير بضمن تاهيل الخريجين للعمل بكفاءة في مصانع الدواء، ما يعزّز من امتلاك مهارات الإبداع".

وأشار إلى أن الوضع الحالي للدراسة يعد معوقا أمام عمليات تصنيع الدواء لغياب تلك المهارات، إذ يخرج الصيدلي من الكلية ويبحث عن تأسيس صيدلية يبيع فيها الدواء فقط.

ويبلغ عدد الصيدليات في مصر نحو 64 ألف صيدلية، فيما يصل إجمالي عدد الصيادلة نحو 203 آلاف صيدلي، ويصل عدد الأدوية المتداولة في السوق إلى نحو 7010 أدوية.

وتستهدف القاهرة خفض تكاليف التصنيع ومشاركة تكنولوجيا تصنيع المواد الفعالة، ما يحقق مصالح مشتركة للطرفين ويعظم من فرص إعادة التصدير لجميع دول المنطقة بسعر تنافسي.

ويصل حجم الاستثمار في قطاع الدواء المصري إلى نحو 5.6 مليارات دولار، وقد بدأت هذه الصناعة في عام 1939، ويستحوذ الدواء على نحو 17 بالمئة من تكلفة الخدمة الصحية.

وتزيد اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، التي تنطلق العام المقبل، من فرص تصدير الدواء المصنع محليا ويتمتع بإعفاءات جمركية كاملة عند تصديره للدول الأفريقية، إلى جانب خطط الربط بالطرق البرية أيضا بين مختلف دول القارة.

وأكد حسين الصباغ، عضو مجلس بحوث الدواء باكاديمية البحث العلمي،

المصرية، إن القاهرة "تمتلك مقومات صناعة الدواء، بسبب الزيادة الكبيرة في عدد السكان، ومبادرات الدولة الرامية إلى تقليل فاتورة المرض".

ودشنت القاهرة العام الحالي منظومة جديدة للرعاية الصحية الشاملة من خلالها تقدم الخدمات الطبية والدواء بأسعار رمزية للمواطنين، ما يعزّز من زيادة الطلب على الدواء عبر تلك المنظومة.

وقد جذبت استثمارات خاصة في القطاع الصحي بعد تهاك المستشفيات الحكومية التي باتت عاجزة عن تقديم الخدمات للمواطنين.

وأشار جيوشي لـ"العرب"، إلى أن هناك عددا من شركات الأدوية دخلت في شركات مع مستثمرين من الهند، وهي من أكبر الدول المنتجة للمواد الفعالة المستخدمة في تصنيع الدواء.

وأوضح عمران، أن الصين والهند، هما المنافستان الرئيسيتان لمصر في تصدير الدواء لأفريقيا، فهي تحتل المرتبة الثالثة من حيث السعر المفضل لدى الأفارقة.

وما يعزّز تنافسية هاتين الدولتين امتلاكهما تكنولوجيا تصنيع المواد الفعالة في عمليات تصنيع الدواء، إلى جانب وفورات الإنتاج الكبير في عمليات التصنيع.

ويزداد الطلب على الدواء المصنّع في مصر بشكل قوي في كل من السودان وجنوب السودان وكينيا ونيجيريا والسنغال، ويلقى قبولا واسعا نتيجة سعة الشركات العالمية المنتجة للدواء في القاهرة، وتتصدر المرتبة الأولى في أسواق هذه الدول. وقال علاء جيوشي، عضو غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات

سوفت بنك تحاول إعادة «أمجاد» ياهو

وتجري الشركات محادثات حول تحالف محتمل منذ يونيو الماضي واستقرت على فكرة الاندماج في أغسطس، لكن العملية تأجلت على ما يبدو.

ويقول محللون في القطاع إن الصفقة ستتمخض عن شركتي ياهو ولاين إمكانية الوصول إلى مجموعة أكبر من البيانات وقوة تفاوضية أقوى مع المعلنين.

وأكدوا أنها تعزز وجود ياهو اليابان في مساحة الهاتف الذكية عبر منحها إمكانية الوصول إلى مستخدمين لاين وقوة تفاوضية أقوى مع المعلنين.

وكانت ياهو وجود ياهو اليابان في مساحة الهاتف الذكية عبر منحها إمكانية الوصول إلى مستخدمين لاين وقوة تفاوضية أقوى مع المعلنين.

وكانت ياهو وجود ياهو اليابان في مساحة الهاتف الذكية عبر منحها إمكانية الوصول إلى مستخدمين لاين وقوة تفاوضية أقوى مع المعلنين.

طوكيو - تسعى مجموعة سوفت بنك اليابانية إلى إعادة أمجاد ياهو، إحدى أبرز شركات التكنولوجيا الأمريكية المتخصصة في إدارة الشبكات عبر الإنترنت، بهدف توسيع نطاق أعمالها مستقبلا.

وتريد سوفت بنك دمج شركة ياهو اليابان للإنترنت المملوكة لها وخدمة المراسلة لاين ماسنجر في صفقة بقيمة 11.5 مليار دولار.

وذكرت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية أن سوفت بنك تسعى من وراء الاندماج إلى إطلاق كيان تبلغ قيمته السوقية 30 مليار دولار وليصبح قادرا على منافسة شركات أخرى مثل أمازون وغوغل وراكوتن.

وقالت مصادر مطلعة إن الصفقة تأتي بعد مغازلة طويلة لللاين من ماسابوشي سون، مؤسس سوفت بنك، الذي طالما وضع الاندماج كوسيلة للتنافس ضد مجموعات أكبر في الصين ووادي السيليكون.

وأشارت وكالة بلومبرغ إلى أنه في إطار الصفقة المعقدة سوف تستحوذ سوفت بنك وناشر كورب الكورية الجنوبية أولا على خدمة لاين الخاصة من خلال عرض شراء. وأوضح أن شركة زي هولدينغ، وهي وحدة تابعة لسوفت بنك كانت تعرف سابقا باسم ياهو اليابان، وخدمة لاين تهادن بعد ذلك إلى الاندماج في أكتوبر 2020. ولا يزال السعر النهائي لعرض المناقصة قيد المناقشة، ومذكرة التفاهم غير ملزمة، كما تتطلب المعاملات المالية موافقة المساهمين.

الف ساكن في المنطقة سيتأثرون بشكل سلبي من القناعة مستقبلا في حال تم تشييدها.

ولفت الاتحاد إلى أن النظام البيئي للبحيرة الضروري للحوانات البحرية والطيور المهاجرة سيهدم، كما سيهدم مشروع القناة مستويات الأكسجين في البحر الأسود وسيضر بالحياة البرية.

ويخشى كثيرون من أن تدمر القناة حوضين يزودان قرابة ثلث إسطنبول بالمياه العذبة ومستزود ملوحة المياه الجوفية مما سيؤثر على أراض زراعية وصولا إلى منطقة تراقية المجاورة.

وأكرم إمام أوغلو
لأنها تتعارض مع طبيعة المدينة

وكان رئيس بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو قد أعلن مرارا أنه لا يدعم فكرة بناء قناة إسطنبول المائية لأنها تتعارض مع طبيعة المدينة. وهذا المشروع ليس الوحيد المثير للجدل، فقد ضربت الحكومة بعرض الحائط كل التحذيرات بشأن العواقب التدميرية المحتملة على النظام البيئي لمحطة أوكيو للطاقة النووية، والتي بدأ إنشاؤها في أبريل 2018. وقال عالم الفيزياء النووية خير الدين كيليك لموقع أحوال حينها إن "مجمع أوكيو النووي ستكون له آثار سلبية على النظام البيئي والاقتصاد والناس الذين يعتمدون على النظام البحري وصناعة السياحة حول المتوسط".

تركيا تبحث عن منقذ لمشروع قناة إسطنبول المثير للجدل

ويتألف المشروع البالغ تكلفته 20 مليار دولار من شق عدة قنوات في القسم الغربي من إسطنبول، ويبلغ طول القناة تقريبا 45 كيلومترا.

ويطلب حفر القناة بعرض 400 متر عبر أرض زراعية، وسيكون عمقها من عشرين إلى 25 مترا، وستبنى فوقها ستة جسور، وستقام الحدائق والأماكن العامة على جنبها.

وتريد انقرة عبر هذه القناة تأمين ممر بحري حر للسفن الدولية، في خطوة للاتفاف على بنود اتفاقية مونترو التي تحدد عدد السفن الحربية والتجارية التي ستتم من المضايق التركية، وأنواعها، ووزن الحمولات المسموحة لها.

ووعد الرئيس رجب طيب أردوغان بطرح العطاء الخاص لمشروع القناة قريبا. وقال إن "المشروع سينفذ بغض النظر عن أي شيء... سواء أراوها أم لا... سنحفر قناة إسطنبول".

وكان أردوغان قد أعلن عن المشروع قبل تسع سنوات حينما كان رئيسا للحكومة. ويشكك منتقدو المشروع في الجدوى الاقتصادية من وراء حفر القناة. وحذروا من أنه سيدمر موقعا أثريا قريبا من إسطنبول يعود تاريخه إلى 8500 عام وسيستب في ضرر بيئي واسع النطاق. لكن أردوغان يرى أن القناة من "المشاريع الكبرى" مثل ثالث مطارات إسطنبول لها دور كبير في الاقتصاد. وقد انتقد اتحاد الغرف التركية للمهندسين المشروع بوصفه "كارثة" بيئية وحضرية يجب صرف النظر عنها. ووفقا لمركز تحليل البيانات التركية، وهو مؤسسة بحثية، فإن قرابة 370

أكد محللون أن محاولات تركيا إحياء مشروع قناة إسطنبول المثير للجدل عبر استدراج الشركات العالمية لتشييده تعكس بوضوح عمق الضغوط المستمرة على الاقتصاد، في ظل فشل حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان في تمويل استثمارات البنية التحتية الاستراتيجية التي تحتاجها البلاد.

إسطنبول (تركيا) - يثير مشروع قناة إسطنبول، الذي أعادت إحياءه تركيا من جديد، الجدل بين المتابعين للشأن الاقتصادي بالنظر إلى ضرره بالبيئة والتكاليف الباهظة، التي عجزت الحكومة عن توفيرها منذ الإعلان عنه لأول مرة في 2011.

وتواجه حكومة العدالة والتنمية انتقادات كبيرة من الأوساط الاقتصادية والبيئية التركية بعد أن بدأت في سلك طريق المناورة ومحاوله إظهار الجوانب الإيجابية للمشروع.

وتقلت الصحافة المحلية عن وزير النقل جاهد تورهان قوله إن انقرة "تسرع في محادثات مع شركات صينية وتحالف يضم شركات من هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ لبناء القناة".

وحاول الوزير الترويج للمشروع بالتأكيد على أن تلك الشركات أبدت اهتماما بالاستثمار في القناة، فضلا عن توفير التكنولوجيا اللازمة لتنفيذ. وأشار إلى أن الحكومة أوشكت على إعداد التصاميم قبل استدعاء عروض الشركات العالمية.

وكان أردوغان قد أعلن عن المشروع قبل تسع سنوات حينما كان رئيسا للحكومة. ويشكك منتقدو المشروع في الجدوى الاقتصادية من وراء حفر القناة. وحذروا من أنه سيدمر موقعا أثريا قريبا من إسطنبول يعود تاريخه إلى 8500 عام وسيستب في ضرر بيئي واسع النطاق. لكن أردوغان يرى أن القناة من "المشاريع الكبرى" مثل ثالث مطارات إسطنبول لها دور كبير في الاقتصاد. وقد انتقد اتحاد الغرف التركية للمهندسين المشروع بوصفه "كارثة" بيئية وحضرية يجب صرف النظر عنها. ووفقا لمركز تحليل البيانات التركية، وهو مؤسسة بحثية، فإن قرابة 370

بوادر مشروع استعراضي بلا جدوى اقتصادية

